

حتى يفتقره ذلك اود اجد ابرج و هكذا يشترط عدم تكبره بسا لولي والشهود لها فيه اصح
لايم قاله فاذا قلنا ان اقرارها وان كذبها اولى فلو اقرت استخصت وان لم يقر لا يجرم ولا يجرم
يقول اقراره اقرارا وحده وحكي لامر من الاحكام ترد في قولنا استصرا لا يجرم
ومعها يجرم ورجع عدم المعتبر ان يجرمها والله اعلم **قال** والحرمات بالرضع اربع عشرة
سبع مائة الفسب وهران لام وان عملت والبنت وان عملت والابنت والخالدة
و بنتا لاختها اعلم ان اسما بالحمة الموردة للكنان ثلاثة فراهه ورضاعه وحضرة الب
الارزاق والقرابة وجرم من سب كما ذكرنا الشيخ لقوله تعالى حرمت عليكم ائمهكم و بنائكم ولقوله
وعماكم و خالائكم و بنات ائمتكم و بنات ائمتكم و بنات ائمتكم و بنات ائمتكم و بنات ائمتكم
والاخوال والخالوات قرين او يحدن كمثل الشافعات فالاسما اربع مائة وجرم من سب
القرابة لان دخلت في سرقة له العومة او ولد الخولة او الله اعلم **قال** واثنان بالرضع
وهما المصغرة والابنت من الرضاع هذا هو السب لثان من المجرم وهو الرضاع لقوله تعالى
وامه كما ان الرضاع والخال من الرضاة و اعلم ان كل ما حرم بالنسبة حرمة الرضاع كما ذكرنا
الشيخ من بعد لقوله صلى الله عليه وسلم حرمت من الرضاع ما حرمت من النسب وقوله الشيخ ان في ذلك
ما يجرم من الرضاع ولست تتفرق من ذلك صورته اهل حالك او اخلك من الرضاع فانها في ذلك
كما اذا صنعت اجنبية اخاك او اخلك فانها لا يجرم عليك وفي النسب يجرم لانها اما انك
او زوجة ابك ومنه امرنا فلكم اي امر ولدك ومنه امر ولدك ومنه امر ولدك ومنه امر ولدك
او زوجة ابك وفي الرضاة قد لا يكون بنتا ولا زوجة ابن بان صنعت اجنبية ولدك
ومنه جرة ولدك حرام وان نسب لانه اما امك او ام ولدك في الرضاة قد لا يكون كذلك
بان صنعت اجنبية ولدك فانما وجوده وليست بامك ولا بام ولدك و جرتك ومنه امر
ولدك حرام لانها ما بينك وبينك و اذا صنعت اجنبية ولدك فبنتك اجنبية وليست ببنك
ولا بصبيك واعلم ان اجنبية الرضاع لا يجرم من الرضاع ولا يجرم من الرضاع ولا يجرم من الرضاع
لختم وام اخ لاب فقير زيد نكاحي لانه ليس باخته من ابه ولا اخته من ابه سبيل من قول
اخو ام اخي بنى اجنبية و صورته الرضاع ان امرأة ارضعتك و ارضعت صغيره اجنبية
سبك بجزء نكاحي نكاحي و هي اشك من الرضاة وقد ذكرنا في بعض المسائل الاربعة فلو كانت
لا يجرم من الرضاة وجرم من النسب ولا يجرم من الرضاة و امرأته و امرأته و امرأته و امرأته
الرضاع لا يجرم من الرضاة و امرأته و امرأته و امرأته و امرأته و امرأته و امرأته و امرأته
والله اعلم **قال** وان من الصامع ومن الرضاة والربيه اذا دخل بالام و زوجة
الابن هذا هو المتبني السبب الثالث المصاهرة يجرم بها كذا في ابيها و امرأته و امرأته
وقد اجابنا بحد العقد سواء في ذلك من النسب او الرضاة لقوله تعالى و امرأتك
وفي وجه لا يجرم لانه لا يخلو كالربيه وهو صغير المشايبة بنتا او زوجة اي سواء نسبتا
او الرضاة و كذا ابناات الوداد بشرط ان يدخلها لام فان كانت منه قبل الخولم يخلو
له وان دخل بغيره على التاميد لقوله تعالى و ربائكم الا في حرمكم و بناتكم الا في حرمكم
بذلك ان يكونوا دخلت من الرضاة عليك و في السب ان اخلا بالام الرضاة بالام
الادخل لا لانه صلاها عشر او الربيه بنتا لزوجته من غيره وان لم تكن بنته و ذكرنا في
ورد على الخاب فان قلت لجرم من الرضاة بحد العقد خلافت البنت فانها لا يجرم الا



بالخول على امره كالجواب ان الزوج ينكح العادة بمكاملة امره الزوجية عقبه اعلم ان بنت
امرئته لجرم من حد العقد لانه من الخولة بها لانه بخلاف ذلك واعلم ان يجرم من الرضاة
بنت زوج الام و امه و ابنت زوج البنت و امه و ابنة زوج الاب و ابنة و ابنة و ابنة
الربيه و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة
وسواء في ذلك من جهة الاب او الام و سواء في ذلك من النسب او الرضاة لقوله تعالى
سبحوا ما سجدوا لكم من قبل ربكم و انما الله غافق و اعلم ان يجرم من الرضاة
مطلقا والله اعلم الرضاة زوجة الابن وكذا ابنا الابن وان سفلوا حقا في ذلك النسب والواجع
لقوله تعالى و حلل ابيكم الذين حللوا لكم و كذا ابنا الابن و كذا ابنا الابن و كذا ابنا الابن
التحريم بالعدة والله اعلم واعلم ان هذا التحريم يجرم من الرضاة في العقد الصحيح اما النكاح الفاسد
فلا يجرم به حرمة الصامع لانه لا يجرم من الرضاة و طاب الشبهة بجرم فاذا تزوج
امرأة و وطئها ابن او ابنة بشبهة كما اذا وطئها زوجة او وطئ الزوج امرأته او ابنتها
بشبهة الفسق نكاحي لانه يجرم من الرضاة فاذا طهر الرجل نكاحي كالارضاع والله اعلم
اقول الشيخ وجرم من الرضاة ما يجرم من النسب فاذا طهر الرجل نكاحي كالارضاع والله اعلم
من جهة ابك و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة و ابنة
نكاحه من المرأة و اخنته سواء في ذلك الاختان من الابوين و من الاب او الام و سواء في ذلك
الاختان بالنسب او الرضاة لقوله تعالى و ان يجرم من الرضاة ما يجرم من النسب و ان يجرم من الرضاة
ايحرم على تحريم الحرمان المذمومات في اول الآية و رخصت مطلقا في ربع ماه و رخصت و رخصت
بجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
بين المرأة و خالتي و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
و كما يجرم المبع بين المرأة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
بين المرأة و بنت اجنبية و بنت ابك و بنت ابك و بنت ابك و بنت ابك و بنت ابك و بنت ابك
المبع بينه كذا امرأتين لم يجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
بالفراة من المرأة و امرأته و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
اسماها لو كانت ذكرا لم يجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
بجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
فاذا علمت ان الرضاة فان كان ذلك قبل ان يجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
ايه و اودعت اخوتك بنك لجرم عليه لانه نسب لابنته بالنسب و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
بالنسب بخلاف الرضاة فالرضاة حرام و الله اعلم **قال** و تزوج المرأة بجمعة عيوب بالحق
و ذلك العيوب منها ما يمنع المقتضود الا عظمه و هو اوط طيب و هو قطع الذنوب و العفة لانها
تقع الوقوع او الذنوب و هو اسكراه على النكاح بالظن وكذا العفة لانه عظمه في النكاح و الله اعلم
لما سئل فقير عن كذا الاستنابة كالجور و الجذام و هو علة عفة بجرمها الفسق
مستور لانه مستور و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة
لانها لم يجرم من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة و رخصت من الرضاة

والنكاح والقران و الرضاة
عبر عنهما بالقران و الرضاة